مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع : التحرش الجنسي		ا لرقم
المصدر : الراية	موقع الواب :		البلد قطر
	التاريخ 26-12-2009	العدد و [ص]:	

التحرش بالنساء.. عنف اجتماعي خطير

المجتمعات العربية تأخرت في الانتباه للعنف بأشكاله المختلفة

د. نهاد أبو القمصان: التحرش ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات

إشراق المقطري: المرأة اليمنية أكثر عرضة للعنف

الزهرة فرات: اضطراب القيم والأعراف الاجتماعية وتفكك الأسر أهم مسببات التحرش

ماجي عون : ثلث نساء لبنان تعرضن لحوادث التحرش والاعتداء

الجوهرة بنت محمد الوابلي: تفعيل التشريعات وزيادة آليات العقوبة أحد ركائز الحل

القاهرة - الراية - كريم إمام مصطفى:

تعد ظاهرة العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة من المشاكل التي تؤرق أذهان المهتمين بمسألة حقوق الإنسان في كل العالم إلا أن هذه الظاهرة تجد مجالا أوسع لها في المجتمعات العربية والتي تعود لعدد من الأسباب منها النظرة الدونية للمرأة الموروثة من بعض العادات والتقاليد السلبية وكذلك انتشار الأمية في أوساط النساء التي أدت إلى الحد من مشاركة المرأة وزيادة مستوى الفقر.

ومن أشكال العنف ضد النساء ظاهرة التحرش الجنسي، والتي تأخذ بالتصاعد مع زيادة تدني مستوى وعي الناس بحقوق النساء وغياب التوعية والقوانين المعاقبة لتلك الظاهرة إضافة إلى عدم جدية منفذي القانون في اتخاذ القرارات والأحكام الرادعة لمرتكبي تلك الجرائم التي تعرضت لها نساء بريئات ليس لهن ذنب سوى أنهن إناث.

هذه الظاهرة لا تجد لها موقعا معينا أو مكانا معينا فهي موجودة في البيت وفي الحي وفي الشارع وفي أماكن المواصلات ومقرات العمل .

(الراية الأسبوعية) فتحت ملف التحرش الجنسي لبيان آراء عدد من الناشطات الحقوقيات والمهتمين بقضايا حقوق المرأة من خلال المؤتمر الاقليمي الذي عقد مؤخرا بالقاهرة حول "التحرش الجنسي

كعنف اجتماعي وتأثيره علي النساء."

في البداية تقول نهاد أبو القمصان رئيسة مجلس إدارة المركز المصري لحقوق المرأة ان التحرش بالمرأة، ظاهرة قائمة في كل المجتمعات، شرقية وغربية، نامية ومتحضرة، وإن كان مدى انتشارها وتفاقمها يختلف من مجتمع لآخر وفقا لمدى احترام حقوق الإنسان ونظرة المجتمع للمرأة، ومدى تمتعها بحقوق مساوية للرجل، ودرجة النشاط والتواجد الأمني في المجتمع، وأمور أخرى كثيرة بعضها مرتبط بالوازع الديني والثقافة السائدة.

فالتحرش ظاهرة مجتمعية عالمية تعاني منها كل المجتمعات الإنسانية بكل فئاتها سواء كانت تلك المجتمعات متقدمة أم نامية، كما أن هذه الظاهرة لا علاقة لها بدين محدد فكما هي موجودة في بلاد يتبني أغلبها الدين المسيحي فإنها أيضاً موجودة في مجتمعات يتبع أغلبها الدين الإسلامي واليهودي، فعلى سبيل المثال نجد أن 60% من الفتيان و83% من الفتيات في الولايات المتحدة الأمريكية يعانون أفعال التحرش الجنسي غير المرغوب وفي الصين نجد 84% من النساء أكدن تعرضهن للتحرش الجنسي كما نجد غالبية البلدان العربية تعاني من ذات المشكلة، حيث 27% من الفتيات الجزائريات الجامعيات أكدن تعرضهن للمضايقات الجنسية من قبل مدرسيهن.

وتضيف انه بالرغم من الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة إلا أن الدول العربية بدأت الاهتمام بها متأخراً، حيث بدأت تتنبه إلى خطورة الظاهرة على مجتمعاتها، إلا أن ردود الفعل الرسمية قد تباينت ما بين الإصرار على إنكار كونها ظاهرة تستحق الاهتمام والعمل على مستوى التغير الاجتماعي ونشر الوعي، انتهاء بالتحرك لمواجهتها تشريعيا ولكن مازالت هذه الظاهرة لا تنال الاهتمام الكافي على كل المستويات سواء أكانت حكومية أم مجتمعية خاصة في الدول العربية، وتفتقر إلى التقارير والدراسات التي تعكس حجم هذة الظاهرة وأسبابها وسبل المواجهة، حيث تعد دراسة "التحرش الجنسي سرطان اجتماعي" والتي صدرت عن المركز المصري لحقوق المرأة 2007 على عينة من 2800 سيدة، ودراسة "غيوم في سماء مصر والتي صدرت عن نفس المركز 2008 على عينة من 2020 من النساء والرجال، من الدراسات القليلة التي صدرت في المنطقة العربية وذلك في محاولة لكسر الصمت حول هذه الظاهرة ودراستها دراسة اجتماعية معمقة، وقد كشفت كلتا الدراستان عن مدى خطورة هذه الظاهرة على ضحية المتحرش بوجه خاص وعلى المجتمع المصري بوجه عام ومدى تأثيراتها على كل المستويات سواء كانت الاجتماعية والاقتصادية بل والأمنية، ومن هنا جاء اهتمام المركز بعمل دراسة تحليلية لأهم القوانين والتشريعات التي أصدرتها الدول العربية كآلية للحد من ظاهرة التحرش الجنسي وذلك من خلال الاطلاع علي قوانين 15 دولة عربية هي: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، دولة الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

ضريبة مدفوعة مقدماً

من جانبها تقول المحامية اليمنية اشراق فضل المقطري ان الجمهورية اليمنية هي إحدى الدول العربية التي ماتزال عملية التنمية فيها تحتاج إلى جهود كبيرة، ويصل عدد الإناث فيها إلى 49% تقريبا من عدد السكان البالغ عددهم ثلاثة وعشرين مليونا ونصف نسمة، وبالتالي فإن عدد الإناث كبير جدا يصل إلى النصف تقريبا كما أن الأمية تنتشر في وسط الإناث لتصل إلى 74. %

وقد دفعت المرأة ضريبة حصولها على حقوقها بأن أصبحت أكثر عرضة للعنف وأشكاله وفي جميع الأطر والمستويات فهناك عنف معروف ومصرح به إعلاميا ومجتمعيا كالضرب من الأزواج والذي ينتهي عادة بالطلاق وهناك عنف مسكوت عنه ولم يأخذ حقه في الاعلام والاعلان عنه سواء من قبل الدولة أو المجتمع المدني وهو التحرش الذي تتعرض له النساء سواء من قبل الأقارب والأسرة أو من قبل زملاء العمل أو المدراء في العمل أو في الشارع والطرقات من قبل المتطفلين.

وتضيف ان الحديث هنا يتمثل في وضع وصورة هذا العنف ضد النساء والأطفال في اليمن باعتبار أن لهذا السلوك المؤذي تتعرض له غالبية النساء وبشكل يومي. بالذات في المدن المكتظة بالسكان إلا أن الكثير من النساء يتجنبن الحديث عن هذه السلوكيات بل قد يؤدي إلى عزوف البعض عن الخروج من المنزل وعدم إكمال الدراسة. كما يؤدي أحياناً لدى بعض الأسر المتمسكة بالعادات القبيلة السلبية إلى ضرب الفتاة من قبل أسرتها التي أبلغت عن تعرضها لتحرش الذكور لها وتصبح مجني عليها في الحالتين .

وبالرغم من عدم وجود إحصائية دقيقة بعدد النساء اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي والمضايقات اللا أخلاقية والمهينة في محافظات الجمهورية اليمنية إلا أنه لا يمكن تجاهل أو نكران انتشار هذه الظاهرة.

وتحدد صور التحرش الجنسي ضد النساء باليمن في قيام بعض الذكور في وسائل المواصلات سواء سائقين أو ركاب، وفي الطرقات المزدحمة بالتعري، التصريح بالصوت بألفاظ خادشة للحياء وملاحقة النساء والفتيات وتتبعهن في السيارات ومحاولة التعدي وإجبارهن على الموافقة، تحرش بعض زملاء العمل في الموظفات والعاملات واستغلال حاجتهن وابتزازهن، التحرش من قبل طلاب الجامعات ضد الطالبات في الحرم الجامعي، التجمع الذكوري أمام مدارس البنات الإعدادية والثانوية ومضايقة الطالبات بالألفاظ الخارجة، وأخيراً انتشار ظاهرة المضايقات التلفونية وإرسال رسائل فاضحة للنساء مما يؤثر نفسيا على الأنثى.

قيم وأعراف اجتماعية ضد التطور

وأرجعت الزهرة فرات المحامية المغربية ونائبة منسقة "جسور" ملتقى النساء المغربيات أسباب التحرش الى تعقد العلاقات الاجتماعية واضطراب القيم والأعراف الاجتماعية وتفكك الأسر نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة والدور السلبي لبعض وسائل الإعلام الذي يساعد على التسوية ومحاولة التقليل من كرامة المرأة، مضيفة ان المجتمع المدني بالمغرب أصبح يهتم بقضايا المرأة والأسرة خاصة إصلاح القوانين الأسرية والجنائية وقانون الشغل وقانون الجنسية في اتجاه المساواة بين الجنسين، كتأثر إيجابي يساهم في تحسين أوضاع النساء وإدماجهن في مسلسل التنمية، فقد ضاعفت الجمعيات والمنظمات المغربية المهتمة بقضايا النساء جهودها من أجل تحقيق أهداف استراتيجية للنهوض بالمرأة منذ نهاية القرن الماضي، وذلك باتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفلة، ودراسة العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين وذلك على السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والقضاء عليه وتوفير الحماية للاتي يواجهن عدة عقبات ويعشن تحت وطأة الفقر.

علما بأن أغلب ضحايا الاستغلال الجنسي بكل أنواعه يمثل 80% من حالات الاعتداءات الجنسية على القاصرات دون سن الرشد القانوني، وبأن العنف الزوجي يحتل الصدارة ويبقى الاغتصاب والتحرش

الجنسي في المرتبة الأولى.

ظاهرة مرفوضة

في حين حددت الناشطة الاماراتية عائشة راشد دور المجتمع المدني في رفض هذه الظاهرة والتصدي للأشخاص الذين يرتكبون هذا النوع من الأفعال ورفضهم في المجتمعات. والقيام بحملات التوعية من أجل تثقيف النساء والمجتمع بكيفية تجنب مثل هذه الأفعال وكيفية التصرف حيالها .

كما حددت دور المؤسسات الاهلية في تكاتف الجهود بين المؤسسات الأهلية والمؤسسات الدينية للتصدي لهذه الظواهر وردع الفاعلين. والمطالبة بوضع تشريعات تشدد العقوبة على مرتكبي هذه الأفعال. والتوعية الدينية والرجوع إلى الشريعة الإسلامية وتفعيل تطبيق الحدود الاسلامية لضمان عدم العودة لمثل هذه الأفعال. والمطالبة بوضع قانون خاص للنساء بالاحتشام وحتى يمنع لبس الملابس الفاضحة.

وتساءلت هل الإعلام يساهم في الحد من هذه الظاهرة أم يردعها؟ مشيرة الى ان الاعلام سلاح ذو حدين. كما انه من الممكن أن يزيد من تفاقم هذه الظاهرة وذلك من خلال القنوات الفضائية الإباحية التي تبث عبر شاشات التلفاز وتغزو عقول البشر وذلك من أجل التربح. أيضاً يمكن للإعلام الحد من هذه الظاهرة من خلال تسليط الضوء على هذه القضايا مع التوصل لحلول جذرية لها.

وقالت ماجي عون من لبنان انه بالنسبة لظاهرة العنف والتحرش على أنواعه فهناك إحصائية مثيرة نشرتها إحدى الصحف اللبنانية مؤخرا"، وأجرتها ناشطات في عدة جمعيات أهلية، تشير الى أن ثلث نساء لبنان تعرضن لحوادث التحرش أو الاعتداء أو الإساءة اللفظية. وان المشكلة الأساسية تكمن في عدم وجود أية ضوابط اجتماعية، وغياب قانون يحمي النساء من مختلف أشكال التحرش الجنسي، بما فيها التحرش اللفظي الذي هو مؤذ بقدر ما هو مذل، وعدم وجود وعي اجتماعي يحتم مواجهة تلك الإساءة التي تتعرض لها المرأة، مع غياب التعريف الواضح لمصطلح التحرش اللفظي .

وتؤكد هذه الدراسة أن معظم النساء لا يملكن الجرأة للتبليغ عن حالات التحرش بسبب نظرة المجتمع التي تحمل المرأة غالباً مسؤولية ما يقع عليها من أذى .

وتؤكد الدراسة أن معظم السيدات يلجأن إلى القضاء لرفع قضية ضد المتحرشين ولكنهن لا يلبثن أن يتراجعن عنها.

ويتعامل القانون اللبناني بتساهل مع حوادث الاغتصاب مقارنة بقوانين أشد صرامة، كما يعفي المعتدي من العقاب إذا تزوج المعتدي عليها. كما أن القانون نفسه لا يعترف باغتصاب الزوجة من قبل زوجها ولو أدى ذلك إلى أضرار نفسية وجسدية .

ومع إغفال القانون اللبناني عن حماية المرأة من العنف، أخذت بعض الجمعيات النسائية على عاتقها هذه المهمة، من خلال تقديمها خدمات المشورة القانونية لضحايا الاعتداء الجنسي، وبدأت هذه الجمعيات التي بلغ عددها بحسب وزارة الشؤون الاجتماعية حوالي 30 جمعية، بالضغط لتعديل المواد التي تنطوي على تمييز في قانون العقوبات واستحداث قوانين جديدة من شأنها ان توفر المزيد من الحماية للمرأة. كما تسعى هذه الجمعيات الي نشر توعية سليمة حول حقوق المرأة في المدارس

والجامعات، وتحتضن بعض شكاوى السيدات المعنفات لمساعدتهن على تخطي معاناتهن، ولكن تبقى المشكلة في عدم توفر كوادر كبيرة العدد لاحتواء كل المشاكل، فضلا" عن ان المرأة تحتاج الى دعم ومساندة للتوجه الى هذه الجمعيات والبوح بالمشكلة.

اذا" يعتبر التعاطي مع موضوع العنف ضد النساء حديثاً في لبنان، إذ أن طرحه بشكل علني لم يبدأ إلا منذ سنوات معدودة، ولعل الحدث الأبرز في هذا المجال كان تنظيم جلسة الاستماع العربية الأولى للنساء المعرضات للعنف في سنة 1995، ثم مساهمة لبنان الأساسية في إنشاء محكمة النساء "المحكمة العربية الدائمةلمناهضة العنف ضد النساء" التي اتخذت لبنان مقراً لها. هذه المحكمة التي تعمل على مكافحة خطر الأسرة.

في حين قالت الجوهرة بنت محمد الوابلي رئيسة مجلس إدارة جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية بالمملكة العربية السعودية ان العنف الأسري يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل مما يعيقها عن ممارسة دورها المطلوب منها ويمنعها من أداء واجبها تجاه أفرادها وبالتالي تجاه المجتمع ككل، وهذا العنف يحول السلوكيات والعلاقات الأسرية إلى علاقات سيئة للغاية تنافي القيم والاخلاق.

ويعتبر العنف الأسري ظاهرة غريبة وجديدة على مجتمعاتنا العربية طرقت أبوابنا في الأونة الأخيرة بشدة ولا ترفض الإنسانية سلوكاً كما ترفض العنف بكل صوره وأشكاله خاصة التي تقع على الطفل والمرأة، باعتبار أن الرفض هنا هو رفض فطري وغريزي وليس مجرد قانوني لأن الجاني لا يتعدى على نص قانوني بقدر ما يطعن الإنسانية ذاتها في صميم وجدانها

وهو أحد أشكال السلوك العدواني وممارسة القوة أو الإكراه ضد الغير عن قصد مما يترتب عليه علاقات قوة غير متكافئة داخل المحيط الأسري.

وتعرف الجوهرة العنف ضد المرأة بأنه السلوك الموجه للمرأة سواء كانت هذه المرأة زوجة أو أماً أو أختاً أو ابنه، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على حد سواء، وبالرغم من التغيرات التي طرأت علي أوضاع المرأة في المجتمع الحديث، الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة الخضوع بالفعل وفي هذه الحالة تعاني من قهر مستمر يبدأ في بيتها وينتقل أشد عنفاً إلى بيت زوجها. والمرأة تتحمل غالباً كل ما يقع عليها من أعباء وأشير هنا أن المجتمع يلعب دوراً رئيسياً في تفاقم هذه الجريمة حيث إن الخلفية التي ينشأ عليها الرجل بأن ضرب زوجته حق مشروع له كأحد أساليب التأديب تمنحه الحرية المطلقة في ممارسة العنف، إضافة إلى العادات والتقاليد التي تعد محفزات رئيسية للعنف حيث أن الثقافة السائدة توجب على المرأة التحمل وهذا ما جعل المرأة تلتزم الصمت وتحجم عن التبليغ للعنف الواقع عليها، إضافة إلى عدم وجود المساندة من الجهات الأخرى التي تقف في أغلب الأحيان إلى صف الرجل سواء في المحاكم أو أقسام الشرطة أو أسرة المرأة التي تتعرض للعنف، كما يؤكد المختصون أن عدد النساء اللاتي يتعرضن للعنف في تصاعد، حيث ذكرت تقارير صادرة عن منظمة العفو الدولية وجود مليار امرأة في العالم يتعرضن للعنف بشتى صوره بما يعادل ثلث نساء العالم، ولأن المملكة العربية السعودية جزء من هذا العالم فإن المؤشرات على وجود انتهاكات ضد المرأة ظهرت بصورة ملموسة أيضاً، لذا قامت الدولة السعودية متمثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء بما يسمى بإدارة الحماية الاجتماعية، وهناك تعاون قائم بين إدارة الحماية الاجتماعية بمنطقة القصيم وجمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية (عون) ببريدة من خلال دار الاستضافة

التابعة للجمعية والتي تستقبل العديد من النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف والإيذاء ويتم استقبال تلك الحالات التي يتم تحويلها من قبل الجهات المعنية وذات العلاقة.

كما انشأت جمعية حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، وقد تلقت منذ بدأ نشاطها وحتى الفترة الحالية أكثر من 1164 قضية متعلقة بالعنف الأسري .